

البرنامج الانتخابي للأستاذ

نبيل عبدالسلام

نقيباً للمحامين 2024

قادمون بعزيمة الشباب وخبرة الشيوخ



نبيل عبدالسلام
نقيباً للمحامين 2024



زملائي وأبنائي من السادة المحامين

البرنامج الانتخابي هو العقد والميثاق بين المرشح والسادة الأجلاء المحامين وقد تم إعداد البرنامج وجاهز للتطبيق فور إنتهاء العملية الإنتخابية، وذلك في ضوء الخبرة النقابية على مدار عقدين من العمل النقابي مع تطوير التجربة والممارسة بما يتوافق مع المتطلبات والتطورات الحديثة والإستعانة بمن هم أهل الخبرة في التخصصات المختلفة من نخبة جمعت كافة التخصصات سواء كانت تقنية أو مهنية وذلك من أجل الإرتقاء بالنقابة والعمل المهني في إطار محدد من الجودة والكفاءة والسرعة وكل ما كُتب في هذا البرنامج له من التوثيقات التي تدعم هذا البرنامج



البرنامج الانتخابي يركز على:

1- ترتيب النقابة من الداخل طبقاً لقانون انشائها وتفعيله ورفع كفاءة الخدمات التي تقدمها النقابة بمنظومة متطورة.

2- توفير الدعم والمساندة والمرجعية وتوفير بيئة مهنية وصحية لأداء عمل السادة المحامين مع الجهات المعنية بشكل لائق طبقاً للقانون.

3- إحكام السيطرة على كافة موارد النقابة ومصروفاتها وتنميتها حتى تعود بالفائدة على الخدمات المقدمة ورفاهية السادة المحامين



ينقسم البرنامج الانتخابي إلى عدة محاور:-

المحور الأول: الخدمات التي تقدمها النقابة (الأهم)

- أولاً: العلاج - ثانياً: المعاش - ثالثاً: مقرات النقابات واستراحات المحامين
- رابعاً: التكافل الإجتماعي - خامساً: ملف الإسكان - سادساً: خدمات أخرى

المحور الثاني: وضع استراتيجية وآلية لتعامل السادة المحامين لأداء

أعمالهم ورسالتهم مع كافة الجهات المعنية والمساندة الفنية والقانونية.

- أولاً: التحول الرقمي - ثانياً: مشاركة السلطة القضائية لتحقيق العدالة

- ثالثاً: إنشاء مكتب فني تكون مهمته تقديم الدعم والمساندة وحل

المشكلات العملية والتنسيق مع جهات التفتيش وتحديد أطر للقيام

بالمهام

- رابعاً: معهد المحاماه وأكاديمية المحاماه - خامساً: الإدارات القانونية

المحور الثالث: إحكام السيطرة والرقابة على موارد النقابة وإرادتها

وتنميتها

- أولاً: منظومة الرقابة المالية

- ثانياً: منظومة تحصيل أتعاب المحاماة

- ثالثاً: منظومة الدمغة

- رابعاً: منظومة موارد توثيق العقود والتصديق عليها



المشروعات المقترحة

- تعديل قانون المحاماة بما يُتيح قيام النقابة ممارسة العمل المهني طبقاً للمعطيات والإحتياجات المُستحدثة حيث يعكس إجماعاً للمحاميين ويوضع بشافية ومشاركة الجميع ليكون وثيقة المحامين جميعاً.

- إدخال منظومة الانتخابات الرقمية لانتخابات النقابة وإقرارها لضمان سلامة إرادة الناخبين وتمثيل كافة المحامين وإجراء العملية الانتخابية بيسر "تم تدشينه بالفعل وجاري التواصل مع الجهات المعنية للاستفادة منه وإقراره إن أمكن"



العلاج

آليات تطوير مشروع الرعاية الصحية

- إنشاء مجلس طبي خاص بالمحامين
- إنشاء ملف صحي لكل محامي
- عمل بطاقة علاجية ممغنطة ومرتبطة بالنقابة والمؤسسات العلاجية المتعاقدة مع النقابة
- يُضاف رصيد المحامي على البطاقة العلاجية ويتم الخصم مباشرة عند إجراء أي تعامل
- ربط المؤسسة العلاجية بالنقابة وإرسال رسالة نصية على تليفون المحامي حتى يكون على علم بأي إجراء يتم من خلال بطاقته العلاجية
- إعادة النظر في جميع السياسات العلاجية، كالتعاقدات والحصول على أكبر خصم، ورفع سقف الحالات الحرجة.



المعاشات

- زيادة المعاش زيادة طردية.
- ضبط الإنفاق وترشيده وتنمية موارد النقابة لزيادة الموارد
- آلية جديدة لتحصي كافة موارد النقابة
- الزيادة تتناسب مع موارد النقابة وسنوات الخدمة
- تعديل النص القانوني الخاص بالمعاش
- التعديل يتوافق مع الظروف الإقتصادية والإجتماعية
- ضوابط جديدة لآلية تسوية المعاش سواء القيمة أو الإجراءات
- رفع المعاش بشكل دوري ليتناسب مع تطور الحاجات المعيشية
- استحقاق المعاش مع ممارسة العمل
- تمثيل أصحاب المعاشات في مجلس النقابة
- نستهدف عودة المحامي المحال للمعاش لمزاولة المهنة
- إعطاء المحامي المحال للمعاش الحق بالتصويت في إنتخابات النقابة



«هيكله مقرات النقابة واستراحات تليق بالمحامين»

إعادة هيكله مقرات النقابة بالكامل

تجديد الإستراحات المحاميين بكافة المحاكم

وضع معايير ومواصفات للإستراحات

ربط الإستراحات بشبكة واحدة

تجهيز الإستراحة بكافة الأجهزة والوسائل الحديثة

توفير التشريعات بالإستراحات على أجهزة كمبيوتر



التكافل الإجتماعي

- توطيد أواصر التعاون بين السادة المحامين داخل الأسرة الواحدة و لا يخفى أن هناك العديد من الفروقات دوماً بين الأفراد سواء من حيث القدرة المادية أو العلمية أو الصحية وغيرها وهنا في تلك الحالات تبرز أهمية التكافل الاجتماعي ومساعدة الأفراد بعضهم البعض لتجاوز المحن والصعوبات.

- تطوير خدمة الرعاية القانونية والمهنية وحماية المحامين من مخاطر المهنة.

- فتح أسواق عمل جديدة للمحامين عن طريق تفعيل قوانين النقابة وتوفير فرص عمل للمحامين داخل وخارج مصر.



ملف الإسكان

- حصر الثروة العقارية لنقابة المحامين، سواء ما هو مملوك للنقابة من أراضي وعقارات أو ما خُصص من قبل وتم سحبه وأهدرت على النقابة.

- التنسيق مع الجهات المعنية لتوفير المسكن الملائم للمحامين بسعر مناسب أو بنظام الإيجار منخفض القيمة.

- توقيع بروتكول مع الجهات ذات الاختصاص.

- توفير أراضي مخفضة القيمة وبأسعار تنافسيه بالتنسيق مع الوزارات المعنية



خدمات أخرى

- وجود منظومة كاملة للخدمات فى مقر النقابات العامة والفرعية أمر مطلوب وملح ويُسهل كثيراً تقديم الخدمات للمحامين.
- التواصل مع المؤسسات القانونية ذات الصلة فى الداخل والخارج بما يحقق الوعي وتنمية المهارات والتطوير والتدريب للمحامين.
- دعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية للمحامين وأسرتهم عن طريق التوسع فى إنشاء النوادي والمنتديات وتطوير الأنشطة الرياضية والثقافية فى نوادي المحامين وإنشاء نوادي جديدة.
- دعم الأنشطة التى تعمل على زيادة الترابط المهنى والاجتماعى بين المحامين (رحلات مصايف ندوات مؤتمرات - فعاليات إجتماعية).
- تنظيم برامج ثقافية وأدبية وفنية وأمسيات شعرية فى نوادي المحامين والنقابات الفرعية بمشاركة المؤسسات الثقافية والفنية بالدولة.
- رعاية الموهوبين والمتميزين من المحامين وأبنائهم فى المجالات المختلفة



إستراتيجية لأداء السادة المحامين أعمالهم ورسالتهم مع كافة الجهات المعنية

- إمتلاك السادة المحامين منظومة متطورة رقمية هدفها التنمية والتطوير وحصر كافة الأعمال للإستفادة منها في تحصيل أتعاب المحاماه وتسوية ملف المعاش وتنقية الجداول - وغيرها "تم الإنتهاء من المنظومة".

- تمكين السادة المحامين من أداء أعمالهم بشكل فني متقن في كافة محاكم الجمهورية من خلال الأنظمة الخاصة بالنقابة.

- دعم السادة المحامين مالياً من خلال توفير مصاريف الإنتقال وعدم تبديد الوقت والجهد.

- توفير البنية التشريعية والأحكام القضائية والفتاوى من خلال بوابة التشريعات والأحكام لكي يتمكن السادة المحامين من الإطلاع والبحث ومواكبة مراحل تطور وإصدار التشريعات والمستحدث من الأحكام بشكل يقترب من المجانية للسادة المحامين.

- توفير المؤلفات الفقهية من خلال المنصة الفقهية الرقمية والتي تعد أول وأكبر منصة فقهية رقمية على مستوى الوطن العربي بما فيها من مكتبة النقابة.

- تعزيز الحقوق المهنية: العمل على تعزيز حقوق المحامين وضمان حماية حقوقهم المهنية.

- برامج تدريبية ودبلومات مهنية بالتعاون مع الجامعات المختلفة لتأهيل المحامين حديثي التخرج لسوق العمل ورفع كفاءة المحامين العاملين في جميع درجات المحاماة.

- عقد الندوات العلمية والمؤتمرات التكنولوجية لإكساب المحامين الخبرات التكنولوجية والمعرفية الحديثة في مجالات الحاسب الآلي واللغات من خلال مراكز علمية متخصصة تتبع النقابة وتتبع الجهات ذات الإختصاص.

- تطوير مكتبة النقابة وإنشاء مكتبات إلكترونية تتبع النقابة العامة والنقابات الفرعية تحتوي على أحدث الكتب والدوريات.



التحول الرقمي

يتم من خلال التحول الرقمي ميكنة كافة العمليات والخدمات التي تقدمها النقابة والتواصل مع الأعضاء من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة بما توفره من سرعة وكفاءة حيث تم إنشاء مجموعة من الأنظمة منها على سبيل المثال:-

- ميل سيرفر يجمع كافة السادة المحامين يسهل التواصل وتقديم الخدمات ومتابعتها.
- أداء الخدمات بشكل رقمي.
- إقرار منظومة ميكنة أعمال المحامين ومتابعتهم والتي تم إعدادها على مدار العشرة سنوات الماضية بما تحققه من فوائد ضخمة للنقابة منها حصر الأعمال والدعاوى حتى يسهل مطالبة أتعاب المحاماه والرسوم وغيرها من الخدمات الأخرى.
- تطوير موقع نقابة المحامين على شبكة الإنترنت حيث يُمكن من خلاله تقديم حزمة من الخدمات:-
 - الدخول إلى بوابة التشريعات والأحكام.
 - الدخول إلى المنصة الفقهية الرقمية.
 - الدخول إلى منظومة المكتب الفني.
 - توفير محاضرات وشروح القوانين.
- تدريب المحامين وتنسيق دورات تدريبية من خلال الموقع لسهولة توفير الخدمة ورفع كفاءة المتدربين حيث يهدف إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا في مجال المحاماة لتحسين كفاءة العمل وتيسير الوصول للمعلومات.



مشاركة السلطة القضائية لتحقيق العدالة

يتحقق ذلك من خلال الآتي:

- توحيد الإجراءات على مستويات كل المحاكم في المعاملة الواحدة.
- توحيد اتجاهات المحاكم في الدعوى الواحدة.
- وضع بروتوكول بالتنسيق مع النيابة العامة والمجلس الأعلى للقضاء يضمن معاملة السادة المحامين أمام تلك الجهات بما يحفظ الكرامة وذلك من خلال الواقع العملي وظروف البيئة المكانية واللوجيستية حيث يتم التنسيق على آليات وأعراف يتم الاتفاق عليها طبقاً لما نص عليه القانون.
- جميع خدمات المحامين تتم من خلال مكتبه أو من خلال النقابة الفرعية داخل المحكمة التابع لها بالتنسيق مع قطاع المحاكم وأنظمتها.
- تعزيز التواصل مع السلطات القضائية والمؤسسات القانونية لتحقيق التعاون والشراكة.
- مقاومة أي تشريعات أو قرارات قد تقيد حرية المحامين في ممارسة مهنتهم.
- تحسين ظروف العمل للمحامين وتوفير بيئة مهنية آمنة وصحية.



معهد وأكاديمية المحاماه

« تفعيل معهد المحاماة واستخدام كبار وأساتذة القانون والمستشارين للتدريس وإنشاء دورات تدريبية وإنشاء مركز بحثي داخل المعهد والتواصل مع المؤسسات العلمية الخارجية لتزويد المعهد بالأبحاث وتبادل الثقافات والممارسات القضائية، ولذلك سأعمل على سرعة الإنهاء وتفعيل وتشغيل أكاديمية المحامين مع التركيز على اختيار كوادر تدريس ومناهج دراسية تحقق طموح المحامين»



الإدارات القانونية

- العمل على زيادة بدل التفرغ
- التفاعل مع مشاكل محامين الإدارات القانونية
- العمل على استقلالية محامين الإدارات
- العمل على وضع كادر خاص لمحامين الإدارات القانونية
- العمل على تفعيل جدول المرتبات الخاص بهم بقانون الإدارات



إحكام السيطرة والرقابة على موارد النقابة وإيراداتها وتنميتها

«جميع أموال المحامين هي حق لكل المحامين والأجيال القادمة، ولا بد من الحرص الشديد والإنفاق من خلال الرقابة الشفافة ورقابة جميع المحامين على تلك الأموال في أدق التفاصيل، وأي إنفاق لابد وأن يكون تحت الرقابة والإشراف الكامل على جميع إيرادات ومصروفات النقابة العامة ومخصصات النقابات الفرعية حيث تكون جميع موارد النقابة ومصروفاتها في متناول رقابة جميع المحامين من خلال إنشاء حساب (ID) لكل محامي تمكنه من الرقابة، وتمكن منظومة الرقابة المالية من إحكام السيطرة والرقابة على أموال النقابة وضبط جميع أموال النقابة في ميزانيه موحدة وتعزيز مبادئ الشفافية داخل النقابة وضمان تحقيق المساءلة ومكافحة الفساد، وتمكين المحامين من الرقابة على أموال النقابة ورقابة أموالهم، وتتكون منظومة الرقابة المالية من خلال نظام محاسبي ضخم يحقق كافة الأهداف السابقة مع بعض الأنظمة الفرعية المساعدة»



منظومة تحصيل أتعاب المحاماة

«تم إنشاء منظومة متطورة لتسجيل وحصر الدعاوى بحيث تكون منظومة مملوكة لنقابة المحامين يتم من خلالها حصر جميع الدعاوى القضائية حتى يسهل الرجوع إليها وعمل مطالبات لدى وزارة العدل من خلال بيان إحصائي لما تم قيده في عام قضائي، ولها العديد من الأهداف الأخرى منها حصر أعمال المحامين ومتابعتهم والمشتغلين وعمل إحصائيات والدراسات وحجم الكثافة وحجم التخصصات بحيث تكون هذه المنظومة بجانب منظومة وزارة العدل ويمكن من خلالها ممارسة الأعمال القضائية للسادة المحامين سواء إن كانت إستعلامات أو إنابات مما يؤدي إلى توفير الجهد والوقت والمال وضمان الكفاءة ورفع المستوى المهني والفني للسادة المحامين (تم الإنتهاء من المنظومة)»



منظومة الدمغة

«نظام الدمغة هو نظام موثق حيث يتم طباعة الدمغة بنظام السريال الذكي حتى يمكن تتبع الدمغة في الأوراق القضائية ويضمن عدم التزوير والتلاعب، يتم تطوير المنظومة بحيث يتم صناعة دمغة المحاماة بنظام الوثائق المؤمنة مع الباركود والسريال المتسلسل مع إمكانية تتبع قيمة الدمغة عن عام قضائي من خلال الحصر لكافة صحف الدعاوى والتحقيقات والمعارضات والإستئنافات وكافة المعاملات القضائية التي تتطلب دمغة محاماة، مع إمكانية وضع ماكينات بالمحاكم لصرف الدمغة حيث يمكن تنفيذ هذا المشروع مرحلياً مع ربط هذه الماكينات بسيرفر النقابة مع إمكانية تخصيص الدمغة بمعاملة واحدة وعدم استخدامها مرة ثانية وذلك بنظام السريال الذكي»



منظومة موارد توثيق العقود والتصديق عليها

«تطوير وتحديث منظومة العقود بحيث تضمن إحكام الرقابة على جميع موارد النقابة بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية المراد توثيق تلك العقود لديها مع ضمان تحصيل نسب التوثيق بشكل فوري في حساب كل طرف طبقاً للنسب المعمول بها حيث يتم إعداد ميزانية شاملة كل سنة مالية بكافة التصديقات على مستوى الجمهورية وحصرها بما يضمن تحصيل موارد النقابة بشكل مضبوط، استثمار أموال نقابة المحامين من نودى وقرى سياحية واستعادة الأراضي التي تم سحبها وانقاذ ما تبقى منها واستغلالها في مشروعات استثمارية»



مكتب فني لتقديم الدعم والمساندة وحل المشكلات العملية

« يكون مهمته التنسيق مع جهات التفتيش وتحديد أطر للقيام بالمهام، يتكون من خبراء القانون في كافة الفروع وتكون وظيفته تقديم المساندة القانونية والفنية وحل المشكلات العملية والتنسيق مع جهات التفتيش والمتابعة وإصدار كتب دورية لما تم إقراره ودراسته»

